الاعتماد على عائدات تصدير السلع الزراعية من سلعة واحدة، ١٩٩٧/١٩٩٩

يعتمد ٤٣ بلدا ناميا على صادرات سلعة زراعية واحدة للحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع عائداتها من صادرات البضائع. ويعاني معظم هذه البلدان من انتشار الفقر، مع تصنيف أكثر من ثلاثة أرباعها على أنها من أقل البلدان نموا. وأكثر السلع شيوعا التي يعتمدون عليها هي البن والكاكاو والقطن والسكر والموز.

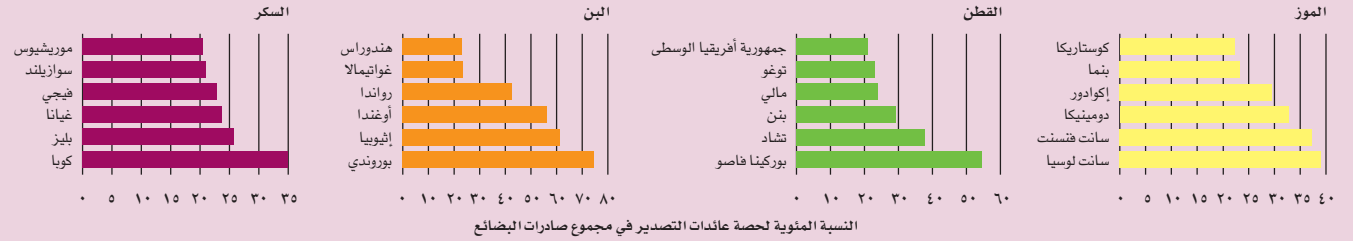

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ويعتبر انهيار أسعار السلع، بالنسبة لبعض البلدان النامية، أمرا مروعا، حيث أنه يؤدي إلى إطلاق الزيادة في البطالة الريفية، وإلى حدوث انخفاض شديد في عائدات التصدير. وأدى انخفاض الدخل من الصادرات إلى تعريض قدرة هذه البلدان على سداد تكاليف وارداتها الغذائية للخطر، لاسيما في البلدان التي تمثل فيها أعباء الواردات من الأغذية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي.

وإذا كانت أسعار السلع الزراعية العشر الأهم (من حيث قيمة التصدير) التي تصدرها البلدان النامية قد ارتفعت تمشيا مع معدلات التضخم منذ ١٩٨٠، فان هذه البلدان المصدرة حصلت على نحو ١١٢ مليار دولار أكثر مما حصلت عليه بالفعل في ٢٠٠٢. ويمثل ذلك أكثر من ضعف مجموع مبلغ المعونة الذي وزع في مختلف أنحاء العالم.

ارتفاع تكاليف التقلبات السعرية

على الرغم من انخفاض حجم التقلبات خلال العشرين عاما الماضية، فإن أسعار كثير من السلع الزراعية ظلت تعاني من التقلبات الشديدة. ويمكن أن تنطلق القفزات في الأسعار أو تنخفض نتيجة للجفاف أو نتيجة للوفرة في المحصول. وتطول هذه الحالة وتتعمق نتيجة للعرض والطلب على السلع، وخاصة السلع المعمرة التي تستجيب بصورة بطيئة للتغيرات السعرية.

وقد يزيد المزارعون من المساحات المزروعة لديهم، ومع ذلك فإنهم لا يستطيعون، عندما تكون المخزونات منخفضة والأسعار عالية، أن يضغطوا الوقت الذي تستغرقه المحاصيل حتى تنضج وتحصد. وفي حالة المحاصيل المعمرة، مثل البن والكاكاو، فقد يستغرق ذلك سنوات. وعندما ينتهي المزارعون فعلا من زيادة إنتاجهم تنخفض الأسعار بالنظر إلى أن الإمدادات تتجاوز بسرعة الطلب في البلدان المستوردة، حيث أن الطلب لا يزيد بصورة كبيرة استجابة لانخفاض الأسعار. ومحصلة ذلك حدوث شكل من الازدهار قصير الأجل يعقبه كساد طويل.

وبوجه عام، تميل حالات عدم الاستقرار إلى أن تكون أعلى بالنسبة للمواد الخام الزراعية والمشروبات الخفيفة الاستوائية منها بالنسبة لمنتجات المناطق المعتدلة. غير أن الفئة الأولى من السلع هي سلع رئيسية للحصول على عائدات التصدير في البلدان النامية.

والواقع أن انخفاض الأسعار وتقلباتها يكلف كلا من المزارعين والحكومات في العالم النامي ثمنا باهظا. فالكساد العميق أو الذي يطول أمده في أسعار السلع يمكن أن يؤدي إلى تعذر سداد الديون وتحويل الاقتراض قصير الأجل إلى ديون طويلة الأجل. وقد اعتبر صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، مطبوع أصدره مؤخرا، أن الانخفاض الحاد في أسعار سلع التصدير الرئيسية هو السبب الرئيسي في تفاقم نسبة الديون إلى الصادرات، بصورة خطيرة، في ١٥ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ونظرا لأن الصادرات توفر النقد الأجنبي اللازم لسداد الديون، فإنه يجري استخدام نسبة الديون إلى الصادرات في كثير من الأحيان لقياس ما إذا كانت الديون مستدامة. وأشار التقرير إلى أن البلدان المعنية اعتمدت على صادرات القطن والبن والكاتشو والأسماك والنحاس، وكلها سلع تعرضت لانخفاضات حادة في الأسعار.

وقد نجحت بعض البلدان في الحد، على الأقل مؤقتا، من التأثيرات المعاكسة لانخفاض الأسعار الحقيقية على عائدات التصدير والدخل، من خلال تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف. وفي حين أن التوسع في تطبيق المستحدثات التي تؤدي إلى خفض التكاليف يمكن أن يشكل عاملا إضافيا في الضغوط على الأسعار كلها في إتجاه الهبوط، فإن البلدان المصدرة التي لا تشارك في زيادة الإنتاجية (كانت في كثير من الأحيان أقل البلدان نموا) تجد نفسها واقعة بين انخفاض الأسعار والتكاليف الأعلى من المتوسط.

عدم استقرار الأسعار العالمية الإسمية لبعض السلع، ١٩٨٦-١٩٩٩

تميل السلع التي تتاجر فيها البلدان النامية إلى أن تكون أكثر تقلبا من منتجات المنطقة المعتدلة التي تصدرها البلدان المتقدمة.

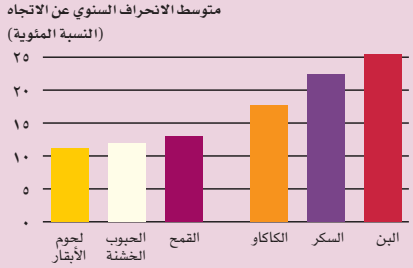

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

انخفاض الأسعار الإسمية لبعض السلع، ١٩٨٠-٢٠٠٠

تعرض العديد من السلع التي تصدرها البلدان المعتمدة على سلعة واحدة لانخفاضات حادة خلال العقدين الأخيرين.

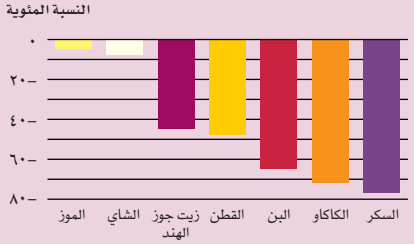

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

مخاطر الاعتماد على الصادرات السلعية

يعتمد الكثير من البلدان النامية على الصادرات في عدد قليل من السلع الزراعية، بل وعلى سلعة واحدة للحصول على حصة كبيرة من عائداتها من التصدير. ويؤدي مثل هذا التركيز إلى أن تصبح هذه البلدان معرضة بدرجة كبيرة لأوضاع الأسواق أو الظروف المناخية غير المواتية. ومن الممكن أن تؤدي حالة جفاف، أو انخفاض في الأسعار، إلى استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي بسرعة وشل قدرتها على دفع قيمة الواردات الأساسية والوقوع في براثن الديون.

ويعتمد عدد كبير من البلدان النامية يصل إلى ٤٣ بلدا على سلعة واحدة للحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من مجموع عائداتها من صادرات البضائع. ويوجد معظم هذه البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء أو أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وتعتمد على الصادرات من السكر والبن وحليج القطن والموز. كما يعاني معظمها من انتشار الفقر. ويصنف أكثر من ثلاثة أرباع هذه البلدان الثلاثة والأربعين على أنها من أقل البلدان نموا حيث يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ٩٠٠ دولار سنويا.

وعلاوة على ذلك، تبين البيانات الأخيرة أن عددا قليلا من البلدان المعنية أخذ يقلل من اعتماده على سلعة واحدة. ففي ١٤ بلدا من هذه البلدان، زاد الاعتماد على سلعة زراعية واحدة فيما بين ١٩٨٦–١٩٨٨ و١٩٩٧–١٩٩٩، ولم تنجح سوى ٧ بلدان في الحد من اعتمادها على سلعة واحدة. وخلال العشرين عاما الماضية، كانت الأسعار الحقيقية للكثير من السلع التي تعتمد عليها هذه البلدان تعاني من تقلبات واسعة النطاق، بل وتنخفض انخفاضا كبيرا عموما (أنظر صفحة ١١).

وأدت حالات الانخفاض والتقلبات في عائدات التصدير إلى خفض الدخل والاستثمارات وفرص العمل في هذه البلدان، الأمر الذي أثقل الكثير منها بالديون. وقد صنف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٤٢ بلدا على أنها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويعتمد ٣٧ من هذه البلدان على السلع الأولية في الحصول على أكثر من نصف عائداتها من تصدير السلع. ويتم إنتاج أكثر من نصف الكاكاو في العالم، وأكثر من ربع الإنتاج العالمي من البن في بلدان تصنف على أنها من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ارتفاع تكاليف انخفاض الأسعار

تعرضت معظم الصادرات الزراعية لاتجاه هبوطي بالأسعار الحقيقية. كما أن التوقعات طويلة الأجل غير مشجعة. ووفقا لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٥، فإن الأسعار الحقيقية لمعظم السلع الزراعية ستظل دون الذروة التي بلغتها في منتصف التسعينات، رغم أنه من المتوقع لها أن ترتفع عن مستوياتها الحالية.

تصدير كميات أكبر من البن مقابل عائدات أقل

منذ أن ارتفعت أسعار البن في منتصف الثمانينات، زادت البلدان التي تعتمد على البن في الحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من عائداتها من التصدير من حجم البن الذي تتداوله في التجارة بنسبة ٢٦ في المائة. إلا أن دخل هذه البلدان من صادرات البن انخفض بما يقرب من الثلث.

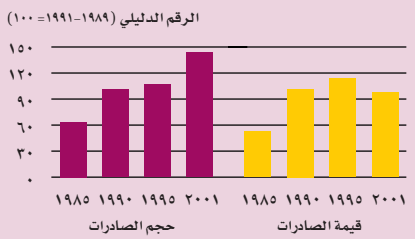

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

زيادة صادرات القطن مع انخفاض الدخل

استطاعت البلدان التي تعتمد على صادرات القطن في الحصول على أكثر من ٢٠ في المائة من عائداتها التجارية زيادة حجم صادراتها بأكثر من ٤٠ في المائة خلال التسعينات. غير أن الدخل من القطن انخفض بنسبة ٤ في المائة إثر الهبوط التدريجي في أسعاره.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

للتعريفات لأعلى قدر من الاقتطاعات، فان الصادرات الزراعية للبلدان الأقل نموا قد تزيد بنسبة كبيرة تصل إلى ١٨ في المائة.

تصاعد التعريفات يعوق التنويع

تواجه الصادرات من البلدان النامية أيضا تصاعدا في التعريفات الجمركية، حيث تفرض تعريفات أعلى على السلع المصدرة في مراحل أكثر تقدما من التصنيع. وينتشر تصاعد التعريفات بالنسبة للكثير من سلاسل السلع الزراعية – تتابع خطوات التصنيع التي يمكن خلالها لسلع أساسية مثل قرون الكاكاو أن تتحول إلى منتجات نهائية مثل الشيكولاته.

وانتهت دراسة أجرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة لسلسلة من ١٦ سلعة إلى أن ١٢ سلعة من هذه السلسلة تعاني من تصاعد التعريفات، وأن معظمها كان في المرحلة الأولى من التصنيع. كما وجدت الدراسة أن تصاعد التعريفات يتضح بصورة خاصة في القطاعات السلعية (مثل اللحوم والسكر والفاكهة والبن والكاكاو والجلود الصغيرة والكبيرة) وهي قطاعات لها أهميتها بالنسبة إلى الكثير من أشد البلدان فقرا.

وتشتمل صناعة تصنيع الأغذية على بعض من أعلى مستويات تصاعد التعريفات والحدود القصوى للتعريفات. وتزيد التعريفات على الأغذية كاملة الصنع بمقدار الضعف في كثير من الأحيان عن التعريفات المفروضة على السلع الغذائية الأساسية. وينظر إلى ذلك على أنه أحد الأسباب الكامنة وراء ضعف مشاركة البلدان النامية في تصدير المنتجات المصنعة. وتبين لدراسة أخرى أجرتها مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة أن نحو ٥٧ في المائة من عائدات تصدير السلع الزراعية في البلدان النامية تأتي من المنتجات الزراعية المصنعة بالمقارنة بنسبة ٦٨ في المائة في البلدان المتقدمة. غير أن حصة المنتجات المصنعة في الصادرات الزراعية في أقل البلدان نموا لا تتجاوز نسبة ٢٠ في المائة. ويؤدي تصاعد التعريفات الجمركية إلى تثبيط الاستثمار في عمليات التصنيع الزراعي في البلدان النامية وإحباط الجهود التي تبذل لخفض الاعتماد على السلع الأولية وعملية التنويع باستخدام المزيد من المنتجات عالية القيمة. وهناك بالطبع أسباب أخرى، بما في ذلك القيود المفروضة على الإمدادات المحلية، والحواجز المفروضة على الدخول الناشئة عن التركيز في الأسواق الدولية، التي تثبط التنويع الرأسي من خلال انتاج البلدان النامية لأشكال من السلع ذات القيمة المضافة.

وتم تحديد عملية خفض تصاعد التعريفات الجمركية باعتباره من أهم القضايا المطروحة في عملية الوصول إلى الأسواق في المفاوضات التي تجريها حاليا منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. ومن بين الاقتراحات التي عرضت للتفاوض بشأنها، وتبلغ ٤٥ اقتراحا، دعا ١٣ منها إلى إجراء خفض كبير في تصاعد التعريفات الجمركية، لاسيما في البلدان المتقدمة.

تصاعد التعريفات الجمركية على منتجات البن والكاكاو في بعض البلدان المتقدمة

تعتبر التعريفات الجمركية على المنتجات المصنعة من البن والكاكاو المصدرة إلى البلدان المتقدمة أعلى بكثير من التعريفات المفروضة على القرون الخام.

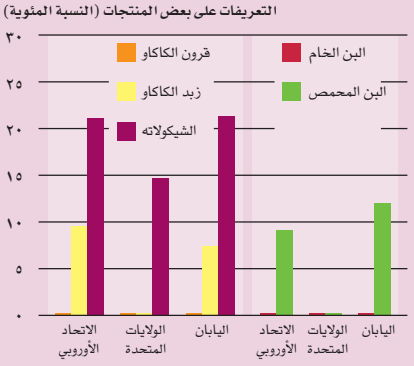

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تصاعد التعريفات مع مستوى التصنيع في البلدان المتقدمة

تفرض البلدان المتقدمة تعريفات أعلى بكثير على البضائع المصنعة، مما يجعل من الصعب على البلدان النامية تصدير المنتجات ذات القيمة العالية.

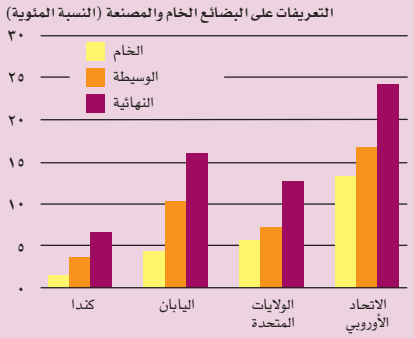

المصدر: البنك الدولي

دعم المنتجين الزراعيين في البلدان المتقدمة

يبلغ مجموع الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنويا إلا أنه انخفض بصورة طفيفة منذ أواخر الثمانينات.

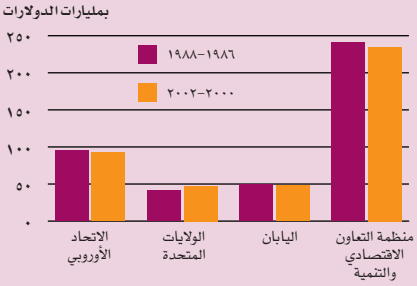

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإعانات المقدمة للمنتجين الزراعيين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: تقديرات دعم المنتجين بحسب السلع (متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢)

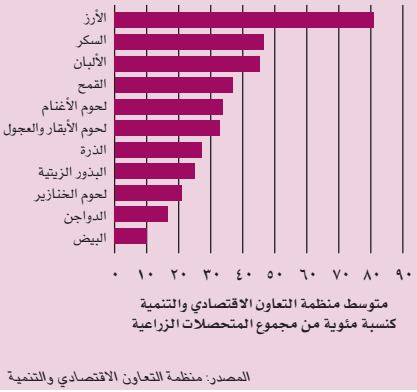

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإعانات في البلدان المتقدمة

رغم أن التعريفات الجمركية أخذت في الانخفاض بصورة عامة، فإن السياسات الأخرى التي قد تؤدي إلى المزيد من الحد من الصادرات من البلدان النامية لم تعدل بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أن قيمة هذا الدعم، على سبيل المثال، قد انخفضت بالأرقام الاسمية والحقيقية على السواء، فقد ظلت إعانات التصدير والدعم المحلي مرتفعة في بعض البلدان المتقدمة مما أدى إلى خفض الأسعار في الأسواق العالمية، وتآكل الدخل ونصيب المنتجين في الأسواق في البلدان النامية التي لا تقدم إعانات، واستنزاف الاحتياطيات من النقد الأجنبي في كثير من البلدان التي تعتمد بشدة على الصادرات السلعية.

وقد بلغ مجموع الدعم المقدم للمزارعين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر من ٢٠٠ مليار دولار سنويا. وكان الدعم عاليا بصورة خاصة بالنسبة لبعض المنتجات مثل الأرز والسكر واللبن والقمح واللحوم. وكما لاحظ البنك الدولي مؤخرا، "فإنه رغم أن إعانات التصدير الرسمية قد تكون صغيرة وآخذة في التقلص، فإن إعانات التصدير الفعلية، التي نشأت عن الدعم المحلي، آخذة في الزيادة". ومن الواضح أن حجم الدعم المحلي الذي يؤثر في أسعار السوق العالمية للسلع الزراعية يعتمد على الشكل الذي يتخذه هذا الدعم والمدى الذي يتم به "فك الارتباط".

وفيما يتعلق بالقطن، فإنه على الرغم من عدم وجود إعانات تصدير في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن الأشكال المختلفة من

الحواجز أمام التجارة في البلدان المتقدمة – التعريفات الجمركية وتصاعد التعريفات ودعم المنتجين

أدى ارتفاع مستوى الحماية الزراعية في كل من البلدان المتقدمة والنامية، وارتفاع مستوى الدعم المحلي للمزارعين، إلى إعاقة النمو في الصادرات الزراعية من البلدان النامية. وقد بدأت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية، بعد توقيع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، عملية الحد من الحواجز أمام التجارة في السلع الزراعية. غير أن مستوى الحماية مازال مرتفعا.

وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يبلغ متوسط التعريفات الجمركية اللازمة للمنتجات الزراعية ٦٠ في المائة مقارنة بالمعدل المتوسط البالغ ٥ في المائة بالنسبة للسلع الصناعية. ويقدر مستوى التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات الزراعية من البلدان النامية بنسبة ١٢ في المائة في الولايات المتحدة، و٢٠ في المائة في الاتحاد الأوروبي، و١٧,٥ في المائة في كندا، و٢٢ في المائة في اليابان. (ولا تقدم هذه المتوسط، بطبيعة الحال، سوى مؤشر عام على حدوث التعريفات النسبية، كما أنها ستتأثر بالسلع والتركيبة القطرية للتدفقات التجارية). وفي نفس الوقت، وفرت ترتيبات الأفضليات التجارية التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة، لاسيما البلدان الأقل نموا، الكثير من كثيرا من الفرص لهذه البلدان من أجل توسيع نطاق صادراتها وتنويعها. وقد شملت هذه الترتيبات باطراد الإعفاء من الرسوم الجمركية، ووصول الواردات من أقل البلدان نموا من خلال حصص الإعفاء من التعريفات على النحو المقرر في مبادرة "كل شئ إلا الأسلحة" الصادرة عن الاتحاد الأوروبي. غير أن الأفضليات التجارية لم تكن تستخدم في كثير من الأحيان بكامل إمكانياتها. كما أن التعريفات الجمركية التي تطبقها البلدان النامية يمكن أن تكون مرتفعة، وأن تشكل عائقا أمام التوسع في التجارة فيما بينها.

ذروة التعريفات الجمركية تؤثر بشدة

قد يكون متوسط التعريفات الجمركية التي تواجه البلدان النامية منخفضا، إلا أن "ذروة التعريفات" التي تكون أعلى من المتوسط، بدرجة كبيرة، تطبق في عدد من السلع التي تصدرها مثل السكر والمنتجات البستانية. وقد وضعت البلدان المتقدمة أكثر من الحد الأقصى للتعريفات الجمركية لكل فئة من السلع، وحدا أقصى متوسطا من التعريفات أعلى من البلدان النامية. ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن أعلى حد للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية في البلدان المتقدمة يبلغ مستوى عاليا يصل إلى ٣٥٠ في المائة بالنسبة للتبغ، و٢٧٧ في المائة بالنسبة للشيكولاته، و١٧١ في المائة بالنسبة للبذور الزيتية، و١٣٤ في المائة بالنسبة للدواجن.

ووفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، إذا تم تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المائة في البلدان المتقدمة و٢٥ إلى ٤٠ في المائة في البلدان النامية، مع إخضاع الحدود القصوى

التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية وغير الزراعية بحسب الإقليم، ١٩٩٧

تفرض البلدان المتقدمة تعريفات جمركية على الصادرات الزراعية من البلدان النامية تزيد بدرجة كبيرة عن تلك التي تفرضها على البلدان المتقدمة الأخرى.

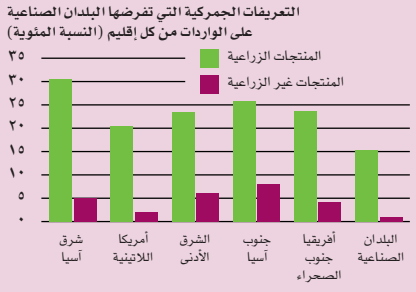

المصدر: البنك الدولي

الحد الأقصى لتعريفات الدول الأولى بالرعاية في أسواق البلدان المتقدمة بشأن الواردات الزراعية من البلدان النامية*

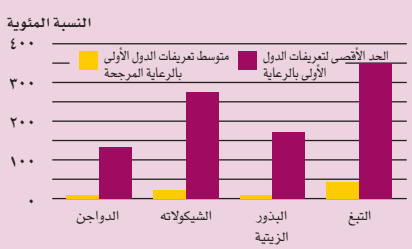

* التعريفات بحسب القيمة فقط.

المصدر: منظمة التجارة العالمية

أسعار السلع التي تصدرها البلدان النامية عادة أو انخفضت.

غير أن التحول إلى محاصيل وأسواق جديدة يتطلب تدريبا واستثمارا. إذ يتعين أيضا على الداخلين الجدد إلى سوق الصادرات الزراعية غير التقليدية استيفاء معايير الجودة العالية، ومواعيد التسليم الصارمة التي يحددها السوبر ماركت وكبار تجار التجزئة الذين يسيطرون على سوق هذه السلع.

والواقع أنه ما لم يقم صغار المنتجين في البلدان النامية بتكييف أوضاعهم فإنهم يعرضون أنفسهم للتهميش. ذلك أن الدخول إلى قطاع الفاكهة والخضر الطازجة، مثلا، يتطلب من صغار المزارعين إقامة مجموعات تسويق، وإنشاء نظم اتصالات، والحصول على التدريب وعلى أدوات تسليم منتجاتهم بعد غسلها وتقشيرها وتقطيعها وتصنيفها وكتابة بطاقة البيانات عليها.

وفي حين نجح بعض صغار المنتجين في تحقيق هذا التحول بصورة فعالة، فإن التحديات تبدو صعبة. وبوجه عام، كان المزارعون الأكثر ثراء، وبعض البلدان النامية الأكثر ثراء هم الذين نجحوا في تنويع إنتاجهم ليصبح من منتجات التصدير الزراعية غير التقليدية. ومن ناحية أخرى، فقد شهدت أقل البلدان نموا استمرار انخفاض حصتها في كل من الصادرات الزراعية غير التقليدية ومجموع الصادرات الزراعية.

إعانات القطن في البلدان المتقدمة تخفض الأسعار العالمية وتصيب الاقتصاديات الوطنية وسبل المعيشة الريفية بالكساد

يعتمد أكثر من ١٠ ملايين نسمة من سكان وسط وغرب أفريقيا على إنتاج القطن في توفير سبل معيشتهم وأمنهم الغذائي. وتوفر صادرات القطن، للكثير من بلدان المنطقة، المصدر الرئيسي للعائدات من النقد الأجنبي وفرص العمل في الريف. وفي ٢٠٠١، كان القطن يشكل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الصادرات الزراعية و٢,٥ إلى ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بينان وبوركينا فاصو وتشاد ومالي وتوغو.

وكان المزارعون في غرب أفريقيا الذين يعملون في مساحات صغيرة، تتراوح بين هكتار وهكتارين، وتعتمد على العمل اليدوي، يندرجون ضمن أقل منتجي القطن تكلفة في العالم. بيد أنهم نكبوا، منذ منتصف التسعينات، بانهيار أسعار القطن، وبالمنافسة من جانب صادرات القطن من الولايات المتحدة الأمريكية. وتبلغ تكاليف الإنتاج في الولايات المتحدة ثلاثة أمثال مثيلتها في بلدان غرب أفريقيا. غير أن مزارعي القطن في الولايات المتحدة يستفيدون أيضا من دعم مباشر قدره ٣ إلى ٤ مليارات دولار سنويا، أي أكثر من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بوركينا فاصو، حيث يعتمد ٢ مليون نسمة على إنتاج القطن.

وعندما انخفضت أسعار القطن إلى مستويات قياسية، فيما بين ١٩٩٨ و٢٠٠١، زاد إنتاج القطن في الولايات المتحدة بأكثر من ٤٠ في المائة وتضاعف حجم الصادرات.

وتشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار القطن كلف بلدان غرب أفريقيا الثمانية خسارة تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار من عائدات التصدير السنوية. كما كانت التكلفة بالنسبة للملايين من الأسر الريفية التي يعتبر القطن هو المصدر الوحيد لدخلها النقدي مرتفعة كذلك. وتبين من دراسة أجرتها مؤخرا منظمة الصحة العالمية أن حالة تغذية الأسر في غرب أفريقيا التي تزرع القطن بالإضافة إلى الذرة كانت أفضل وكان دخلها أعلى.

وعندما زاد إنتاج القطن بنسبة ١٧٥ في المائة فيما بين ١٩٩٣ و١٩٩٨ انخفض الفقر بنسبة ١٦ في المائة.

وليست إعانات القطن في البلدان المتقدمة هي السبب الوحيد لانخفاض أسعار القطن بالنسبة للمنتجين المحليين في بعض البلدان النامية. ففي بعض الحالات، كانت السياسات المحلية تعاقب أيضا منتجي القطن. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات التكنولوجية والمنافسة من جانب الألياف الاصطناعية دفعت أسعار القطن العالمية إلى الانخفاض خلال الخمسين عاما الماضية. غير أن دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة ترى أن من شأن إلغاء جميع أنواع الدعم المحلي – وليس الدعم الذي يبلغ لمنظمة التجارة العالمية فقط – أن يزيد أسعار القطن العالمية بنسبة تتراوح بين ٥ إلى ١١ في المائة، وأن يدفع التوسع في الصادرات الأفريقية بنسبة لا تقل عن ٩ في المائة، بل وقد تصل إلى نسبة كبيرة تبلغ ٣٨ في المائة.

الدعم المحلي في الولايات المتحدة للقطن والدخل الوطني الإجمالي لبعض بلدان غرب أفريقيا

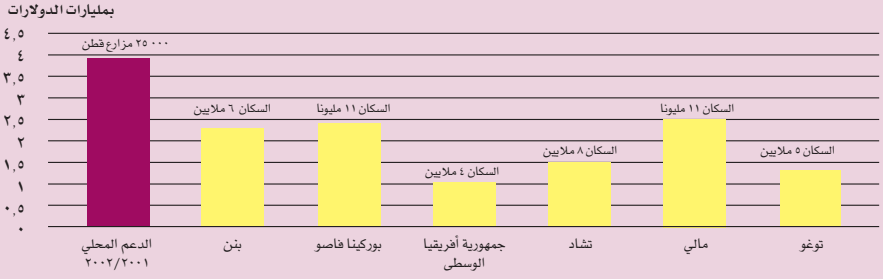

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصة الإنفاق على الزراعة في مجموع المصروفات الحكومية في الأقاليم النامية، ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ١٩٩٦-١٩٩٨

انخفض الإنفاق الحكومي على الزراعة بالمقارنة بمجموع الإنفاق الحكومي في جميع الأقاليم النامية باستثناء شرق و جنوب شرق آسيا.

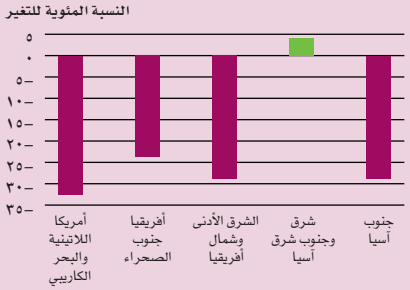

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

حصص البلدان النامية وأقل البلدان نموا في الصادرات الزراعية العالمية، ١٩٨٠-١٩٨١ إلى ٢٠٠٠-٢٠٠١

زادت البلدان النامية عموما من حصتها في الصادرات في القطاعات الفرعية سريعة النمو مثل الفاكهة والخضر والأغذية البحرية وذلك بدرجة مكنتها من تعويض الخسائر في حصة السوق والعائدات من المنتجات الزراعية الأخرى. غير أن أقل البلدان نموا لم تحقق ذلك. وجاء معظم مكاسب أقل البلدان نموا في الأغذية البحرية من أساطيل البلدان المتقدمة التي تقوم بالصيد في مياهها.

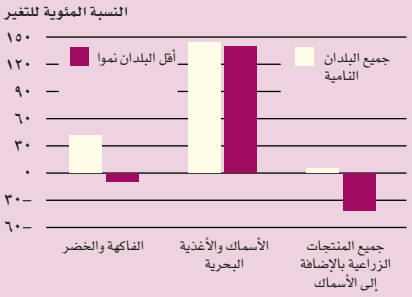

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الدعم المباشر تتيح للمزارعين إنتاج القطن الذي يتم تصديره بعد ذلك بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج. وكانت تكاليف التنافس مع الصادرات من القطن المدعم بشدة من هذه البلدان تكاليف عالية بالنسبة لمزارعي القطن والبلدان المصدرة للقطن في العالم النامي (أنظر الإطار). كذلك أصبح الاتحاد الأوروبي، بفضل الإعانات التي يقدمها لمزارعي سكر البنجر والتي يبلغ مجموعها أكثر من ٢,٢ مليون دولار سنويا، أكبر مصدر للسكر في العالم. ويصدر السكر الأوروبي بأسعار تقل بنسبة ٧٥ في المائة عن تكلفة إنتاجه.

القيود في البلدان النامية

أدت التعريفات الجمركية والإعانات وغير ذلك من السياسات المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة إلى تآكل حصة السوق وعائدات التصدير الخاصة بالبلدان النامية إلى حد كبير. غير أن السياسات والأولويات والظروف السائدة في البلدان النامية ذاتها أسهمت أيضا في فقدان القدرة التنافسية والعجز عن التنويع في قطاعات أكثر ربحية وأقل تقلبا.

وخلال الثمانينات والتسعينات، قام الكثير من البلدان النامية بتفكيك مجالس التسويق الحكومية التي كانت تمارس في السابق سيطرة احتكارية على التجارة المحلية في السلع الزراعية وأسعارها. ولم يعد المزارعون مضطرين إلى البيع بأسعار محددة تقل عن قيمة منتجاتهم في الأسواق العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن مزارعي الكاكاو في غانا كانوا لا يحصلون إلى على ٦ في المائة من أسعار تصدير الكاكاو في أوائل الثمانينات. أما الآن فإنهم يحصلون على أكثر من ٤٠ في المائة. وقد أعاد إلغاء ما كان يصل إلى حد ضرائب المصادرة على الزراعة إلى استعادة المزارعين للحوافز التي تدفعهم إلى زيادة الاستثمارات والإنتاج.

غير أن إلغاء مجالس التسويق أدى، في كثير من الأحيان، إلى نشأة فراغ مؤسسي. وكان المزارعون يعتمدون دائما على هذه المجالس في الحصول على القروض والأسمدة وغير ذلك من المدخلات، وللحصول على الخدمات الإرشادية والتدريب. أما الآن، وبعد أن تم إلغاء هذه المجالس، فلم تعد الحكومة أو القطاع الخاص يضطلع بهذه الأدوار في كثير من الأحيان.

وأصبح صغار الحائزين في كثير من البلدان النامية يواجهون فقدان إمكانية الحصول على القروض، إلى جانب ارتفاع أسعار المدخلات. كذلك فإن سوء بنية التسويق، وقنوات المعلومات الخاصة بالسوق تركت هؤلاء المزارعين عرضة لتقلبات الأسعار، والاستغلال بواسطة الشركات التجارية التي كانت تتقدم في كثير من الأحيان لكي تستبدل احتكار الدولة باحتكار القطاع الخاص. وفي نفس الوقت، تقلصت المصروفات العامة على الزراعة. وانخفضت، في كثير من هذه البلدان، كل من الغلات ونوعية السلع منذ إلغاء مجالس التسويق.

مواجهة التحديات والفرص

يهدد انعدام الحصول على القروض، والخدمات الإرشادية، ومعلومات السوق الجيدة قدرة المزارعين على الإفلات من اعتمادهم على السلع الأولية التقليدية وتنويع إنتاجهم في شكل صادرات زراعية عالية القيمة. وفي السنوات الأخيرة، زاد الطلب على الفاكهة والخضر وغير ذلك من الصادرات الزراعية غير التقليدية، في حين ثبتت

الدعم كنسبة من أسعار تسليم المزرعة

تشكل التعريفات الجمركية والحصص والدعم المحلي المقدمة للمزارعين نحو ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من عائدات المزارعين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي حين انخفضت التعريفات الجمركية منذ أواخر الثمانينات، زادت الإعانات المباشرة المقدمة للمنتجين.

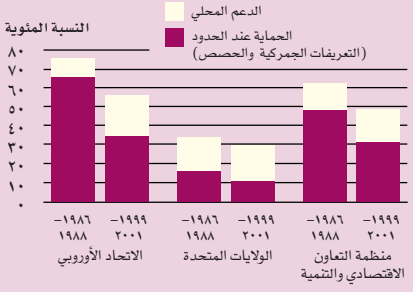

المصدر: البنك الدولي

الإنتاج والواردات الصافية من السكر في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، ١٩٦٥-٢٠٠٢

أدت الحماية العالية والدعم المقدمين للسكر في البلدان المتقدمة إلى زيادة الإنتاج المحلي وخفض الواردات الصافية.

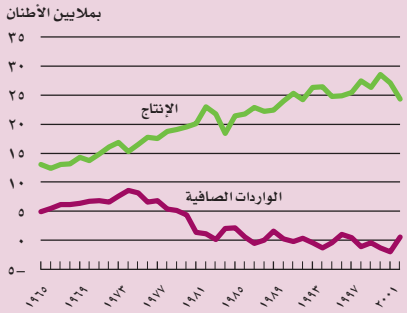

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة